الإصلاح النقدي في الجزائر
ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري

عبود عبد المجيد **د. بلحاج فراجي**

جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر

madjidavicenne@yahoo.fr blhadj@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة إلى مدى أهمية إصلاح العملة وإعادة هيكلتها كجزء هام من عملية الإصلاح النقدي وكخطوة مهمة من خطوات الإصلاح الإقتصادي، حيث وفي ظل التراجع المستمر لقيمة الدينار الجزائري واضطراب الوضع الإقتصادي للبلد نتيجة انخفاض عائدات النفط، تصاعدت أصوات بعض الخبراء المنادية بفكرة تغيير العملة بحذف الأصفار من الدينار وإطلاق دينار جديد من شأنه استرجاع أموال السوق الموازية وإعادة دمجها في العجلة الإقتصادية، وإعطاء العملة الوطنية قوة اقتصادية وإعادة ثقة الجمهور لها. وهو ما تهدف الدراسة إلى توضيحه، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها انقسام آراء الخبراء بين مؤيد للفكرة والأهداف المرجوة منها وبين معارضين لها مستندين في ذلك إلى دراسة الباحثة الأمريكية لينا موسلي من جامعة كارولينا والتي وضعت شروط حول البيئة الإقتصادية والظروف الواجبة لتغيير العملة في الدول والتي هي غير متوفرة في الجزائر حسب رأيهم .

كلمات مفتاحية: اصلاح نقدي، دينار جزائري، تغيير العملة، حذف الأصفار، مكاتب الصرف.

تصنيف JEL: E59، F31.

Abstract

This study aims at pointing out the importance of currency reform and restructuring as an important part of the monetary reform process and as a necessary step in economic reforme, by confronting the opinions of the supporters and opponents of it, based on the study of Lina Mosley, which set conditions on the economic environment and the circumstances of the change of currency in countries.

Keyes words: Monetary reform, Algerian dinar, Redenomination, Delete zeros, Exchange offices.

JEL Classification : E59, F31.

مقدمة

لقد عرف الإقتصاد الجزائري مرحة انتقالية من اقتصاد مخطط مركزي نحو اقتصاد السوق، حيث شكلت الأزمة النفطية لعام 1986 الحافز الأول لهذا التغيير و بينت بوضوح هشاشة التوازنات الإقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب القيام بجملة من الإصلاحات الإقتصادية و المالية و النقدية و التي كانت في البداية ذاتية دون اللجوء إلى المؤسسات الدولية، مع استمرار تفاقم الأوضاع الإقتصادية كارتفاع مستوى التضخم، ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وعدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، و انخفاض في معدلات النمو الإقتصادي، لم يكن أمام السلطات الوطنية سوى التوجه نحو مؤسسات النقد الدولية لتنفيذ برامج إصلاح أكثر عمق شملت جميع القطاعات و المتغيرات الإقتصادية، السياسة النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية، تحرير الأسعار، التجارة الخارجية وهذا في ظل اتفاقيات التمويل المشروطة. والتي فرضت على الجزائر إجراء تخفيضات متتالية على الدينار وفك القيود الإدارية المفروضة عليه في محاولة لتقليص الفارق بين القيمة الاسمية والحقيقية للدينار واسترجاع التوازنات الخارجية في ظل اقتصاد يعتمد على النفط أساس لصادراته، الأمر الذي انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي بانخفاض القوة الشرائية للمواطن نتيجة هذه التخفيضات .

ومع أزمة تراجع أسعار النفط الأخيرة في جوان 2014 والانخفاض المستمر في قيمة العملة إلى أدنى مستوياتها، كثر الحديث حول مقترح لإخراج الإقتصاد الجزائري من أزمته والذي تمثل في حذف الأصفار من العملة وإدراج دينار جديد من شأنه أن يعيد للعملة الوطنية قوتها ويسترجع أموال السوق الموازية لتعويض تراجع عائدات النفط .

ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية للموضوع:

هــل يمكن تطبيق مقترح حذف الأصفار و تغيير العملة في الإقتصاد الجزائري ؟ وهل يعتبر الحل الأمثل لإعادة الثقة للعمــلة الوطنية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأسلوب الأنسب للدراسة، حيث قمنا بمعالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : الإطار النظري لإصلاح العملة وحذف الأصفار .

المحور الثاني: الإصلاح النقدي و المصرفي في الجزائــر.

المحور الثالث: سعر الصرف في الجزائر و مقترح حذف الأصفار من الدينار.

1. الإطار النظري لإصلاح العملة وحذف الأصفار

تترجم العملة – بصفة مؤكدة – وجود الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي،[1] ولمعظم البلدان عملتها الخاصة بها وهي جزء مهم من هويتها الوطنية.[2] فالعملة تلعب دورا هاما في النشاط الإقتصادي باعتبارها أحد المتغيرات الإقتصادية الهامة التي تستخدمها السلطات بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية من خلال وظائفها الكلاسيكية المتمثلة في: مقياس للقيمة، وسيط للتبادل، مخزن للقيمة، عامل من عوامل الإنتاج وأداة من أدوات السياسة النقدية.

1.1 .مفهوم تغيير العملة: تعد عملية تغيير العملة أو حذف الأصفار واحدة من طرق الإصلاح النقدي والتي تشير إلى عملية تغيير وحدة نقد جديدة محل وحدة نقدية قديمة بنسبة استبدال معينة. ويحقق ذلك عن طريق إزالة الأصفار من العملة أو نقل بضع المراتب العشرية إلى اليسار. وذلك بهدف تصحيح الاختلال الواضح في هيكل العملة والتسعير، لتعزيز مصداقية العملة المحلية.[3] وتغيير عملة وطنية هو قرار سياسي بدرجة كبيرة. ففي بعض الأحيان لا تلبي العملة القائمة احتياجات الإقتصاد عندما يكون قائما على النقد و يتسم بدرجة عالية من الدولرة وتتداول فيه عدة عملات في نفس الوقت.[4]

وتعرف عملية حذف الأصفار أيضا على أنها العملية التي بموجبها يتم تعديل القيمة الاسمية لعملة البلد بسبب ارتفاع نسب التضخم و انخفاض قيمة العملة (Layna Mosly .2011.1-3) ، إن حذف الأصفار هو إجراء شكلي يتم من خلاله تغيير القيمة الاسمية دون المساس بقيمتها الحقيقية.[5]

1. 2.أهداف، فوائد، سلبيات عملية استبدال العملة وبيئتها الإقتصادية:

أ . أهداف عملية تغيير العملة وحذف الأصفار:[6]

- محاربة التضخم؛
- دعم الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على التحكم في السيولة؛
- المساعدة في معرفة حجم الثروة وكيفية توزيعها؛
- خلق فوائض مالية تستخدم في التمويل .

ب. فوائد عملية استبدال العملة:[7]

– إنها إحدى مبررات السلطات النقدية في السيطرة على اتجاهات عرض النقد من خلال أدائها لوظائفها في إدارة السيولة و المراقبة و الإشراف على العملة الوطنية وهدفها المالي باستقرار قيمتها و امتصاص الفائض منها الذي ينجم عن المعدلات المرتفعة للتضخم.

– تساهم في حصول العملة الوطنية على قوتها و تساهم في الحد من عملية الدولرة في النشاط الإقتصادي المحلي؛

– تخفيض تكاليف طباعة العملة و سك العملات؛

– تبسيط القيود في السجلات المحاسبية؛

– تقلل المخاطر التي تترتب عن حمل مبالغ كبيرة؛

– إن رفع الأصفار سيخلق أثر نفسي لدى المواطن من خلال تقوية عملته و اعتمادها بشكل واسع بدلا من العملة الأجنبية.

– إن عملية رفع الأصفار ستساهم في رفع قيمة العملة ويقلل من نسبة الطلب على العملة الصعبة وسيؤدي إلى إعادة التوازن بين القيمة المحلية والأجنبية للعملة وسيعطيها قوة سوقية في الداخل والخارج.

ج. سلبيات حذف الأصفار من العملة: هناك عدد من الآثار السلبية والتي يتحملها الإقتصاد فضلا عن الانتقادات التي يوجهها المعترضون لهذه العملية مثل: [8]

– الارتفاع في التكاليف الناجمة عن طباعة الأوراق النقدية الجديدة؛

– التكاليف المترتبة على إبطال أو إتلاف العملات الورقية و المعدنية القديمة؛

– إن عملية حذف الأصفار في ظل وجود الفساد المالي و الإداري تؤدي إلى أثار و نتائج سلبية؛

– إن عملية حذف الأصفار غير مضمونة النتائج فهي تساعد على خلق الانطباعات بأن التضخم انتهى و أصبح من الماضي؛

د. دوافع وأسباب عملية إصلاح العملة: ينطوي طرح عملة جديدة على جهد لا يستهان به و يمكن أن يكون الدافع وراء ذلك التضخم الشديد، أو انهيار لسعر الصرف أو تزوير العملة المحلية القائمة على نطاق ضخم، أو حتى الحرب و يمك أن يكون الدافع أيضا تغيير متعمد لأجل الانضمام إلى اتحاد نقدي.[9]

هـ. البيئة الإقتصادية لعملية إصلاح العملة: توصلت لينا موسلي من جامعة نورث كارولينا إلى سبعة معايير شملت الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف البلدان التي أجريت عليها الدراسة، والتي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية من خلال بحث أجرته على 60 حالة تغيير عملة خلال الفترة (1960–2003). واختلف عدد الأصفار المحذوفة من صفر واحد في 14 حالة، إلى إزالة ستة أصفار في 9 حالات، و بمعدل حذف ثلاث أصفار في الحالات الستين، و قد استخدم 19 بلد تغيير العملة مرة واحدة، بينما عشر بلدان استخدمتها مرتين (أحيانا مع سنوات متفرقة مثل بوليفيا 1963–1987)، و الحالات الأخرى كانت لأكثر من ذلك،كالأرجنتين 4 مرات، صربيا 5 مرات، والبرازيل 6 مرات وهي الأكثر شيوعا من مستخدمي حذف الأصفار(Redénomination).[10]

وتمثل المعايير السبعة التي اعتمدتها الباحثة لينا موسلي في دراستها:[11]

* تملك الحكومات الديمقراطية والتسلطية الأسباب السياسية لإجراء عملية تغير العملة. فالحكومة الديمقراطية يمكن أن تجري تغيير للعملة استجابة للتضخم العالي، بينما الحكومة التسلطية يمكن أن تجري تغير العملة بدون وجود تضخم ولا سيما في حالة وجود الصراعات المدنية والأهلية؛

* تغيير العملة عادة ما يأتي بعد فترة تضخم عالي متبوع بفترة استقرار؛

* تغيير العملة عادة ما يحصل بعد فترة الانتخابات مباشرة (أو أن هناك فترة عدة سنوات متبقية على انتخابات لاحقة)؛

* تغيير العملة قلما يحصل عندما تكون الأحزاب اليسارية في السلطة وكثيرا ما يحدث عندما تكون الأحزاب اليمينية في السلطة السياسية؛

* يحدث تغيير للعملة كثيرا في البلدان التي سبق و أن غيرت عملتها فالتجارب السابقة تزيد من احتمال التغيير؛

* حدث تغيير العملة عندما يكون إحلال العملة (الدولرة) متفشياً في الإقتصاد المحلي؛

* تغيير العملة غالبا ما يحدث استجابة للمشاكل الإقتصادية في المجتمعات غير المتجانسة في الدول الفتية.

و. بعض التجارب العالمية في تغيير العملة: قامت العديد من دول العالم باللجوء إلى عملية حذف الأصفار من عملتها وهذا نتيجة لازمات اقتصادية ونقدية، بغية تحقيق الاستقرار النقدي والمالي أو إصلاح البيئة النقدية والذي يمهد لإصلاح اقتصادي من أجل دعم معدلات النمو، وفيما يلي تجارب بعض الدول في هذه العملية:

و.1. ألمانيا: عرفت ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ارتفاع كبير في معدلات التضخم نتيجة الاضطرابات السياسية التي عاشتها البلاد، الأمر الذي انعكس على زعزعة الاستقرار النقدي نتيجة الطلب المتزايد على كميات النقد لتمويل نفقات الحرب، مما خلق نظام مصرفي في حالة انهيار تام ولا سِيَما بعد استنزاف الذهب من ألمانيا، حيث بلغ التضخم أرقام قياسية عام 1923م عندها أقدمت الحكومة الألمانية على إنشاء Rent Mark و دخوله سوق التداول بمعدل واحد Rent Mark يساوي 10^{12} Mark أي حذف (12) صفر، وكان حينها الدولار الواحد يعادل $4*10^{12}$ مارك ألماني، و في العام الموالي أصدرت الحكومة عملة جديدة باسم Reich Mark والتي تميزت بعدم قابليتها للتحويل إلى ذهب لتحل محل Rent Mark التي سحبت من التداول في عام 1948م، وبعدها تم الرجوع إلى المارك ليعود للتداول إلى غاية 2002م أين تم اعتماد اليورو كعملة أوربية موحدة.

و.2. السودان: إن الظروف السياسية والإقتصادية التي مرت بها السودان وظروف التضخم والصراعات الأهلية والانقلابات كانت من العوامل الرئيسية في الدفع نحو تغيير العملة السودانية التي صدرت لأول مرة عام 1957م

باسم الجنيه والتي استمرت في التداول حتى عام 1991م، إذ تم استبدال العملة و تغيير اسمها إلى الدينار بحيث واحد دينار يساوي عشرة جنيهات. وفي عام 2002 وبناءاً على الاتفاقيات بين الشركات السياسية السودانية وبين بنك السودان المركزي حول برنامج لإصدار عملة جديدة أثناء فترة انتقالية تحت اسم الجنيه ليحل محل الدينار بنسبة تبادل (1جنيه = 1000 دينار).[12]

و. 3. تركيا: عانى الإقتصاد التركي من تضخم جامح و منفلت امتد لفترة ما يزيد عن 25 سنة مند الثمانينات من القرن العشرين و أصبحت معظم الفواتير كبيرة في تركيا و أمسى عدد الأصفار كبير في الأرقام الإقتصادية والتجارية والتي تصل أحيانا إلى عدة ترليونات[13]. هذا ما دفع الحكومة التركية إلى تبني خيار تغيير العملة بإصدار الليرة التركية الجديدة بداية سنة 2005 بحذف ستة أصفار منها، حيث استمرت في التداول إلى غاية سنة 2009 أين أقدمت السلطات على إصدار عملة جديدة أبقت فيها على اسم الليرة، وحذفت كلمة الحديدة.

و.4.نيجيريا: شهدت نيجيريا ظروفا صعبة خلال فترة الثمانينات و اختلالات هيكلية في كافة مجالاتها الإقتصادية بسبب تعرضه للكثير من الصدمات والهزات النفطية كونه اقتصاد أحادي الجانب و يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.[14] ونتيجة انخفاض أسعار النفط في الثمانينات عرفت معدلات التضخم ارتفاع متزايد وعدم استقرار في معدلات الصرف، عندها أقدمت الحكومة على مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من خلال برامج 1986، 1999 والتي لم تحقق الأهداف المطلوبة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي، ثم أتبعتها ببرنامج في 2004 والذي كان من نتائجه تحقيق استقلالية البنك المركزي والحد من التدخل الحكومي. إلا أن العملة النيجيرية ظلت غير مستقرة الأمر الذي دفع السلطات إلى الإقدام على هيكلتها بإزالة صفريين منها بهدف ضمان استقرار الإقتصاد الكلي، وعلى الرغم من هذه الإصلاحات التي أدخلت على العملة إلا أن معدلات التضخم ظلت مرتفعة وغير مستقرة.

2. الإصلاح النقدي و المصرفي في الجزائر

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية، وعلى أهدافها وأدواتها. وإن الانتقال من الإقتصاد الاشتراكي إلى الإقتصاد اللبرالي، تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1986م، ثم إصلاح 1988م. وصولاً إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه وخلق سوق نقدية ما بين البنوك. لكن كل هده الإصلاحات لم ترق للمستوى المطلوب مما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية لمساعدتها في القيام بإصلاحات اقتصادية وتعديلات في مبادئ السياسة النقدية. [15]

1.2 الإصلاح النقدي سنة 1986

نتيجة المشاكل الناجمة عن انتهاج الجزائر لسياسة التخطيط المركزي، فرض عليها أن تعيد النظر في سياستها الإقتصادية خاصة ما يتعلق بالقطاع المالي الذي يعتبر المورد الأساسي لتمويل القطاعات، لذلك صدر قانون البنوك والقرض في 16 أوت 1986 حيث تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية و أصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الإقتصاد كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، وإدارة أدواتها أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نص القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض.[16]

2.2 قانون استقلالية البنوك لسنة 1988: جاء لتكييف الإصلاح النقدي الذي تم إدخاله في 1986 مع تغيير النظام القانوني الجديد وخاصة القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية. حيث تتمثل أهم عناصر هذا التكيف في اعتبار مؤسسات القرض (البنوك) كمؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. وبالتالي فإن تكييف النظام القانوني للبنوك والقرض جاء ليعطي استقلالية أكبر للبنوك في مجال التسيير.[17]

3.2 قانون القرض والنقد 10-1990: وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وأعطى للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.[18]

أ. مبادئ قانون القرض والنقد:

أ.1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: [19] قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين يتم اتخاذ القرارات النقدية تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحثه بل إن الهدف هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، غير أن هذا الوضع تغير بعدما تم إسناد اتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية على أساس الأهداف التي تحددها و يهدف هذا المبدأ إلى:

* استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي؛

* استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و الخاصة؛

* تحريك السوق النقدية و تنشيطها و أخذ السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الإقتصادي؛
* إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك؛
* إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض، و الذي يقوم على شروط تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

أ.2 الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: وفقاً لهدا المبدأ لم تعد الخزينة العمومية حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل عن طريق عملية القرض وإنما أصبح خاضع لضوابط ووفق حدود من أجل تحقيق الأهداف التالية: [20]

– تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي؛
– وضع كل الظروف اللازمة من أجل قيام السياسة النقدية لدورها على أكمل وجه؛
– الحد من الآثار السلبية على التوازنات النقدية التي تنتج عن المالية العامة التي لا تقيدها ضوابط فيما يتعلق بتفاعلها و علاقتها بالحقل النقدي.

أ.3 الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: أصبح الجهاز المصرفي هو القائم بعملية منح القروض للاقتصاد، واقتصر دور الخزينة العمومية على ضمان التمويل للاستثمارات الإستراتيجية المخططة من قبل الدولة ويهدف إلى:

– استعادة البنوك والمؤسسات المالية دورها في تمويل قروض الإقتصاد من خلال وظائفها التقليدية؛
– تقليص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛
– اعتاد مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع كأساس لمنح القروض.

أ.4 أهمية السياسة النقدية: كان من أهم مبادئ هذا القانون إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الإقتصاد، بعدما كانت مهمشة ومُغيبة لثلاث عقود من الزمن، ونتيجة لذلك أُعيد للبنك المركزي وظائفه ومهامه التقليدية المتمثلة في: [21]

– إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛
– تحديد قيمة وشكل ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛
– شروط كيفية مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية؛
– منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
– يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية.

4.2 الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وبعدها النقدي: بعد قانون النقد والقرض جاءت مسألة تفعيل النشاط النقدي والمالي بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال:

أ. برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني: تم التوقيع على اتفاقيتين سريتين الأولى في 1989/05/30 والمتعلقة ببرنامج الاستعداد الائتماني الأول و الثانية في 1991/06/03 والمتعلقة ببرنامج الاستعداد الائتماني الثاني. وكانت الاتفاقيات تدور حول: [22]

– مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة؛

– تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

– الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

– تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

– إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

تقييم برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني:

– دارت المفاوضات حول سعر الفائدة، حيث أن سعر إعادة الخصم ارتفع في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% مع رفع المعدل على كشوف البنك من 15% إلى 20% و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية إلى 17%، و هذا حتى يصبح معدل الفائدة الحقيقي موجبا أو يتساوى على الأقل مع معدل التضخم من أجل رفع معدلات تعبئة الادخار. [23]

– نمو الكتلة النقدية (M2)ب: 21.3% سنة 1991 بعدما كان معدل النمو في 1990 يقدر بـ 11.3% في حين تغير(PIB) بمعدل 0.8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية، مما يفضي إلى وجود كتلة نقدية خارج المسارات الإنتاجية. [24]

– ارتفاع معدل التضخم بحوالي: 17.9% سنة 1990 مقابل 9.3% سنة 1989، ليرتفع سنة 1991 إلى حدود 23% وليصل إلى أعلى مستوياته سنة 1992 بـ: 31.7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب وقد تم الاتفاق أن يكون معدل التضخم في حدود 10% في السنوات الخمسة المقبلة عن سنـــة 1991. [25]

ب. برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي (1994–1998): وصلت الجزائر إلى ضائقة مالية بعد فشل اتفاقيتي الاستعداد الائتماني في الوصول إلى الأهداف المرجوة، وكانت مرغمة على الرجوع إلى مؤسسات النقد الدولية من أجل اتفاق ثالث ورابع في إطار ما يعرف باتفاق التثبيت والتعديل الهيكلي والذي يهدف إلى:

– الإسراع في تخفيض التضخم إلى مستوى قريب من بلدان الاتحاد الأوروبي باعتبارها الأثقل وزناً في المبادلات التجارية معنا. [26]

– الحد من التوسع في الكتلة النقدية بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994 وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة.[27]

– العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب الصرف ابتداء من 1996/01/01، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.[28]

– دعم القيمة الخارجية للعملة من خلال رفع احتياطات الصرف.

النتائج الأولية لتطبيق برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي:

كانت لهذه الفعاليات أثر ونتائج حول احتياطي الصرف الذي ارتفع ب 636 مرة خلال الفترة 1994-1998، وارتفاع في المديونية وانخفاض في معدل سعر الصرف فمن 36دج/$ سنة 1994 إلى 58 دج/$ سنة 1998 أي بنتيجة تخفيض قدرة 61%، وكذلك تحسن في التضخم من 29% إلى 5% سنة 1998 ونتيجة ذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5 % سنة 1998 وارتفاع في نمو الكتلة النقدية في 1998 بنسبة 19.1 % .[29]

5.2 التعديلات التي أعقبت قانون النقد والقرض 10-90:

لقد خضع هذا القانون لثلاث تعديلات: كان الأول في 2001 بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 و الذي حمل بشكل أساسي الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و إلغاء مدة عهدة المحافظ و نوابه. بينما كان الثاني في 2003 بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 حمل نص جديد في الصياغة وحذف أشياء كانت في نص 1990 و أضاف أشياء لم تكن موجودة وضبط أخرى. ثم جاء تعديل 2010 بموجب الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 والذي أدخل تعديلات تركزت في الأساس على تعزيز دور بنك الجزائر في الحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي، و تعزيز الدور الرقابي للجنة المصرفية وعليه فإن هذا الهيكل الجديد للنظام النقدي و آليات عمله تتم في إطار قانون 2003 و الإضافات التي جاء بها تعديل 2010 ولا تتم العودة إلى نص 1990 إلا بغرض المقارنة أو الإيضاح.[30]

3. سعر الصرف في الجزائر و مقترح حذف الأصفار من الدينار

1.3 تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري: عرف الإقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت، ثم الربط بسلة من العملات وصولاً إلى التعويم المدار لسعر الصرف.

أ. نظام الربط بعملة واحدة (1964–1973): بعد الاستقلال مباشرة، أصبحت الجزائر تابعة إلى منطقة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة إلى التحويل ، ومع الإقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في سنة 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم. هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية –الدينار– في ابريل 1964 و الذي تم تحديده بـ 180 ملغ من الذهب الخالص. فحل الدينار محل الفرنك الجديد بتعادل FN1=DA1.[31] حيث تبنت الجزائر نظام الصرف الثابت لأنه خلال هذه الفترة كان النظام النقدي يعتمد اتفاقيات بريتن وودز. بقي سعر صرف الدينار ثابتا إلى غاية 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، واستمر ربط الدينار بالفرنك رغم أنه لم يتبعه عند التخفيض، وخلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الذي يشترط استقرار أسعار الصرف، وبقيت العلاقة ثابتة بين الفرنك والدينار 1 دينار يساوي 1.25 فرنك. كان من شأن هذا الارتباط نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي أن عرف الدينار انخفاضاً مستمراً، مقابل أهم العملات للبلدان التي تتعامل الجزائر معها تجارياً، ومع انهيار نظام بريتن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.

ب.نظام الترجيح بسلة عملات (1974–1987): تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات.[32]

ج.مرحلة تعديل الدينار الجزائري(1987–1994): عقب الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الإقتصادي إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال، و بتاريخ 1991/09/30 ووفق للاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم التخفيض بـ 22%، و بموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد في 1994/04/16 الذي أقضى بتخفيض ثاني بمقدار 40.17 %. لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار.[33]

د. المرحلة بعد 1994: تم تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 وإلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك المركزي يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلي البنوك التجارية و البنك المركزي العارض للعملة الصعبة، ويتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة ارتكازية.[34] ونظراً لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين لبنوك في 1996/01/02 كبداية لتبني نظام التعويم الموجه والذي من خلاله أصبح الدينار خاضع لقوى العرض والطلب في السوق بين كل من البنوك التجارية والبنك المركزي والمؤسسات المالية، مع الحفاظ على حق البنك المركزي في التدخل من أجل حماية الدينار من التدهور. فبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض يقدر بـ 13% بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى 2002. [35] كما أقدم بنك الجزائر في 2003 على تخفيض قيمة الدينار بمعدل 2 % و5%، وهذا بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق خاصة بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في السوق. وخلال الأزمة العالمية لسنة 2008 قام بنك الجزائر في ديسمبر من نفس السنة بتخفيض قيمة الدينار ليصل حدود 73 دج/$، وهذا لأجل ضمان استقرار الإقتصاد الوطني وحمايته من آثار وتبعات الأزمة.

نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014، عمدت السلطات إلى إجراء خفض الدينار بغية رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار، حيث تراجعت قيمة الدينار في نهاية 2014 من 87.90 دج/$ إلى 107.13 دج/$ في نهاية 2015 بمعدل انخفاض قدره 17 % .

هـ. سوق الصرف الموازية في الجزائر: في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فان سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية و هذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئاً فشيء، بفعل انحراف أسعار الصرف عن السعر الرسمي. [36] ويمكن أن ترجع أسباب ظهور السوق الموازية بصفة عامة إلى عملية فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية و الصرف الأجنبي.[37] وكانت من نتائج ظهور هذا السوق بالجزائر: [38]

– كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها، في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.

– تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.

– هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص و الأشخاص الطبيعيين، و إعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي.

– عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازية للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة.

2.3 مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري: في ظل الأزمة المالية التي تشهدها الجزائر مع تراجع عائدات النفط طرحت العديد من المقترحات و الحلول من طرف خبراء اقتصاديين و مسؤولين سابقين في الدولة، والتي جاء من بينها مقترح تغيير العملة بإصدار دينار جديد بهدف التحكم في التضخم وتقليص الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد ومحاولة إعطاء الدينار الجزائري قيمة اقتصادية، والتمكن من حل أهم مشكلات الإقتصاد الوطني من خلال امتصاص أموال الإقتصاد الموازي، وإعادة دمجها في العجلة الإقتصادية.

أ. خبراء يؤيدون فكرة حذف الأصفار من الدينار الجزائري: طرح وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل جملة من الاقتراحات لإخراج اقتصاد الجزائر من أزمته ومن بينها تغيير العملة. ورغم وصفه لهذه الخطوة بالجريئة إلا أنه اعتبرها الحل الأمثل لاحتواء الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية والتي تعتبر أهم معضلات الجزائر والناتجة عن مشكلة غياب الثقة في المنظومة البنكية، وقدر خليل نسبة الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية بـ 30%، وأعلن الوزير الأول السابق عبد المالك سلال أن قيمة هذه الأموال المتداولة خارج المؤسسات النقدية الرسمية 37 مليار دولار، فيما تحدث المستشار السابق بوزارة الطاقة عبد الرحمان مبتول أن قيمتها تفوق 58 مليار دولار.[39] وذهب في هذا الطرح كاتب الدولة السابق للإحصاء والاستشراف الخبير الإقتصادي بشير مصيطفى الذي دعى إلى تطهير السوق النقدية بإطلاق دينار جزائري جديد لامتصاص السيولة ودعم سعر الصرف إزاء العملات الأخرى وإدارة التضخم الناجم عن عرض النقد.[40] كما يرى الخبير الإقتصادي الجزائري الدكتور نور الدين جوادي (أستاذ الإقتصاد جامعة الوادي) إلى أن فكرة حذف الأصفار من العملة ليست بدعة جزائرية، فهي آلية اقتصادية قديمة ومعروفة، لجأت إليها الكثير من الدول، آخرها بوليفيا التي حذفت ثلاثة أصفار من عملتها عام 2008. وتعني فكرة حذف الأصفار بحيث يصبح الدينار الجديد مساوي لعشرة دنانير قديمة أو مئة دينار قديم دون تغيير في الحجم النهائي للكتلة النقدية بما يمكن من إدخال النقد الموازي للدائرة البنكية و القضاء على التضخم و التزوير.[41]

ب. أسباب التغيير في الجزائر: يمكن حصر مبررات حذف الأصفار ضمن الآتي:[42]

– ضخامة الكتلة النقدية المتداولة. و بالتالي حذف الأصفار يعني حسابيا سهولة قراءة الرقم و هي عملية تقييميه مقبولة لتفادي الكثير من الأخطاء؛

– التضخم وفقدان العملة قيمتها السوقية، فتصبح الفئات الصغيرة مهمشة و لا يتم التعامل بها و قد تختفي من التداول؛

– البعد الأمني فلعملية تقلل من المخاطر الناجمة عن امتلاك أو حمل مبالغ كبيرة أو تحويلها من مكان لأخر.

– التأثير النفسي، فعند حذف صفرن مثلا من الدينار الجزائري سيشعر الفرد بأن مستوى الأسعار انخفض وأن الدولة حققت انجاز اقتصادي كأنما عادت بنا لفترة السبعينات من القرن الماضي.

فيما رصد الخبير المالي عمروش العمري ثلاثة أسباب قال بأنها تدفع أي دولة لتغيير عملتها لكنها لا تتوفر في الجزائر حسب رأيه و هي حدوث تضخم جامح و في الجزائر لا يتجاوز التضخم 5%، كما أن تغيير العملة يكون في فترة استقرار اقتصادي و استقلالية البنك المركزي و هي الشروط الغائبة حاليا في المشهد الإقتصادي الجزائري. [43]

ج. الآثار المتوقعة من عملية حذف الأصفار: انقسمت آراء الخبراء في الجزائر حول الآثار المتوقعة من هذه العملية: فمنهم من رآها الحل الأمثل لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة البنكية و إعادة ضخها في شريان الإقتصاد الوطني، لتغطية مخلفات تناقص عائدات النفط .

كما يرى الباحث نور الدين جوادي أن أثر عملية حذف الأصفار على المدى القصير ليس جلي و لكن لا ينفي الاستفادة منه كبند ضم إستراتيجية تنموية شاملة. مع ضرورة تحويل الإيداعات النقدية إلى حسابات رقمية وتعميم التبادلات الالكترونية. كما يرى أنه للعملية أثر سيكولوجي مهم، حيث يشعر المواطن بما يشبه انخفاض في الأسعار. و تحسن في القدرة الشرائية وهو شعور يؤدي إلى زيادة الثقة في العملة الوطنية ويتسبب في تغيير نمط الاستهلاك نحو الطلب الفعال على السلع والخدمات ورأس المال، ما يشجع الاستثمارات ويحفز التجارة ويحسن الأداء العام للاقتصاد الوطني. [44]

أما في الجهة المقابلة منهم من رأى العملية مجرد وهم اقتصادي لا تصلح للجزائر وسوف تكبد الحكومة ميزانية كبيرة مستندين في ذلك إلى دراسة لينا موسلي والتي وضعت شروط لتغيير العملة لا تنطبق على الواقع الإقتصادي الجزائري.

كون أن الإقتصاد الجزائري حسب رأي الباحث سي محمد كمال يتمتع بخصائص يمكنها أن تؤجل عملية إطلاق دينار جديد أو تعدم فرصة استحداث دينار جديد. حيث أن العملية سوف تؤدي إلى دخول كل الكتلة النقدية إلى الدائرة المصرفية قصد تحويلها إلى الدينار الجديد ولكن في نفس الوقت وبمجرد انتهاء عملية التحويل سيخرج جزء من تلك الأموال بدورها إلى السوق الموازي النشط في الجزائر (في ظل غياب بيوت تحويل العملة وفق ما نصت عليه

التعليمة رقم 96-08 بتاريخ ديسمبر 1996 المعنية بإنشاء واعتماد مكاتب الصرف) والذي سيحدث مضاربة على الدينار الجديد ستؤدي إلى انخفاض قيمته، إضافة إلى صعوبة إتلاف العملة القديمة تقنيا لضخامتها بما يعادل 200 مليار دولار ناهيك عن النقود المزورة والتي تنخر الإقتصاد والتي من الصعب محاربتها. بدون أن ننسى كلفة إتلاف النقود القديمة وإنشاء وطبع نقود جديدة.[45]

خاتمة

كون الإقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على عائدات النفط، جعله عرضة لكثير من الهزات و الاضطرابات مع كل صدمة نفطية، ولعل بدايتها كانت مع أزمة تراجع أسعار النفط عام 1986. والتي أعقبتها قيام الجزائر بجملة إصلاحات اقتصادية ذاتية ومشتركة مع المؤسسات النقدية الدولية، والتي كانت تهدف في بعدها النقدي إلى إرساء قواعد السياسة النقدية وإعطاء البنك المركزي وظائفه و استقلاليته، و خلق سوق نقدية ما بين البنوك إضافة إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي ساهم بالتحكم في الكتلة النقدية و سمح بالتعامل بأسعار فائدة حقيقية، كما ركز على تعديل سعر صرف الدينار الجزائري وبداية التوجه نحو نظام التعويم المدار.

– نجح برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي في استهداف التضخم حيث انخفض من أعلى مستوى له: 31.7% في سنة 1992 إلى 5% سنة 1998.

– لا تزال سوق الصرف الموازية مصدراً مهم لتوفير العملة الصعبة في ظل غياب مكاتب رسمية للصرف بالجزائر.

– يبقى الإقتصاد الموازي يحوز على كتلة نقدية هائلة تدور خارج المؤسسات الرسمية للدولة.

– إن مقترح حذف الأصفار من العملة في الجزائر تباينت الآراء حوله بين التأييد والرفض فالأول يرى أصحابه أنه حل لمشاكل تخبط الإقتصاد الوطني، واسترجاع لكتلة نقدية هائلة وإعادة ضخها في شريان الإقتصاد. أما الرأي الثاني فيرى أصحابه أن هذا الطرح غير مقبول ولا يمكن تطبيقه على واقع اقتصاد جزائري غير مستقر .

– قوة العملة من قوة الإقتصاد فاقتصاد غير مستقر يعني عملة ضعيفة وغير مستقرة .

التوصيات:

– الإسراع في تطبيق نموذج النمو الجديد وهذا لأجل فك الارتباط بالنفط كمصدر وحيد للثروة والتوجه نحو تنويع الإقتصاد الوطني لتفادي الصدمات النفطية .

– تحسين المنظومة البنكية من خلال عصرنة مختلف أجهزتها، وتشجيع البنوك المحلية على فتح فروع في الخارج لاستقطاب أموال المغتربين والاستفادة من تحويلها إلى الداخل .

– السماح بإنشاء فروع في البنوك المحلية تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و هذا لجذب الأموال الراكدة والتي يمتنع أصحابها من إيداعها بسبب الفوائد الربوية .

– فتح وتثبيت مكاتب صرف معتمدة من طرف الدولة في محاولة لتقنين تجارة العملة الصعبة المتواجدة في السوق الموازية، والوصول إلى تحقيق مداخيل جبائية للدولة متحصل عليها من هذا السوق .

– منح البنك المركزي استقلالية أكبر في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية و هذا من أجل استقرار سعر صرف العملة و الحفاظ على قدرتها الشرائية بالتحكم في التضخم من خلال استهدف المعروض النقدي بمعدل نمو للنقد يكون مساوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

الهوامش

[1] الأخضر أبو علاء عزي (2014)، ***الواقعية النقدية في بلد بترولي***، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 19.

[2] أكيه لونبرغ (ديسمبر2013)، ***النقود الجديدة***، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 04، ص 38.

[3] Ahmed, B.(2007), ***The economics of Currency Redenomination in Appraisal of CBN Redenomination Proposal***, Journal of Business Administration VOL 1 ,No 1,p03 .

[4] أكيه لونبرغ، ***مرجع سبق ذكره***، ص 39 .

[5] الشكرجي بشار ذنون وآخرون (2012)، ***مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي تداعياته ومنافعه***، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، المجلد04، العدد 09، ص4.

[6] العقابي فاضل (2008)، ***مقترح إزالة الأصفار الثلاثة من العملة العراقية***، متاح على الموقع :
http://www.alnoor.se/article.asp?id=28607 تاريخ التصفح:2017/04/09

[7] الجوراني عدنان فرحان (2012)، ***حذف الأصفار من العملة العراقية بين الايجابيات والسلبيات***، متاح على الموقع :
http://www.alnoor.se/article.asp?id=152340 تاريخ التصفح: 2017/04/09

[8] الغالبي عبد الحسين جليل، عباس رجاء جابر (2014)، ***الإصلاح النقدي وسياسة حذف الأصفار من الدينار العراقي***، مجلة الغرب للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 10، العدد 30، ص 14.

[9] أكيه لونبرغ، ***مرجع سبق ذكره***، ص 38 .

[10] Mosley, L .(2005), ***Dropping Zeros, Gaining Credibility? Currency Redenomination in Developing Nations*** ,University of Carolina ,Annual Meeting of the American Political science Association , Washington ,DC,P02.

[11] عبد الحسين جليل الغالبي (2012)، ***تغيير الدينار: استجابة لظروف البيئة العراقية (دراسة لتطبيق نموذج موسلي على العراق)***، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العراق، العدد 34، ص 72-74.

[12] ***نفس المرجع أعلاه***، ص 68 .

[13] الغالبي عبد الحسين جليل (2016)، ***الإصلاح النقدي في تركيا وسياسة حذف الأصفار من الليرة***، مجلة كلية الإقتصاد للدراسات الإقتصادية، العراق، المجلد 174، العدد 19، ص 63 .

[14] الغالبي عبد الحسين جليل (2015)، ***الإصلاح النقدي في نيجيريا و سياسة حذف الأصفار من النايرة***، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، العدد 20، ص 277 .

[15] بلعزوز بن علي (2010)، ***محاضرات في النظريات والسياسات النقدية***، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص176-177.

[16] بوخاري لحلو موسى (2010)، ***سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية***، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص 250.

[17] الطاهر لطرش (2015)، ***الإقتصاد النقدي والبنكي***، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 342 .

[18] بلعزوز بن علي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 186 .

[19] زفير عادل (2015/2014)، ***أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)***، أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 211 .

[20] الطاهر لطرش، ***مرجع سبق ذكره***، ص346.

[21] بلعزوز بن علي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 188 .

[22] ***نفس المرجع أعلاه***، ص 190.

[23] الأخضر أبو علاء عزي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 210.

[24] بلعزوز بن علي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 190 .

[25] الأخضر أبو علاء عزي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 211.

[26] تومي عبد الرحمان (2011)، ***الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق***، دار الخلدونية، الجزائر، ص 94 .

[27] الأخضر أبو علاء عزي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 217.

[28] بلعزوز بن علي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 196 .

[29] الأخضر أبو علاء عزي، ***مرجع سبق ذكره***، ص219.

[30] الطاهر لطرش، ***مرجع سبق ذكره***، 348.

[31] بن بوزيان محمد، زياني الطاهر(22/21 مايو 2002)، ***الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب***، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص 415 .

[32] حميدات محمود (2014)، ***مدخل للتحليل النقدي***، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 157.

[33] بربري محمد أمين (2010)، ***مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية***، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد 04 ،ص 77 .

[34] سي محمد كمال (جوان 2016)، ***عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر***، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 10، ص 35 .

[35] Talin. K. (July2005), ***The equilibrium real exchange rate in a commodity Algeria's experience***, IMF working paper, p 05.

[36] راتول محمد (15/14 ديسمبر 2004)، ***تحويلات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات***، الملتقى الوطني الأول تحت عنوان: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 346.

[37] بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، ***مرجع سبق ذكره***، ص 416 .

[38] راتول محمد (جوان 2006)، ***الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم***، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 04، ص 246-247 .

[39] بودهان ياسين (28 أوت 2016)، ***خبراء اقتصاديون يقترحون تغيير العملة المحلية كحل لمشكل تخبط الإقتصاد الجزائري***، متاح على الموقع : http://www.algeriatimes.net/algerianews34952.html تاريخ التصفح: 09 /2017/04.

[40] مصيطفى بشير (2016)، ***اقتصادنا: الفرصة المتبقية***، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 44.

[41] أمين.ل (29 ديسمبر 2016)، ***معضلة أموال الشكارة تحل بشطب أصفار من العملة***، متاح على الموقع: http://www.alfajr.com/ar/economie/35007.html تاريخ التصفح : 2017/04/09

[42] جوادي نور الدين (13 يوليو 2016)، ***العملة الجديدة وفكرة حذف الأصفار من الدينار الجزائري***، متاح على الموقع: http://www.altahrironline.com/ara/?p=237880 تاريخ التصفح :2017/04/09.

[43] ضيف إسماعيل (28 أوت 2016)، ***هل تصدر الحكومة دينار جديد؟***، مقال متاح على الموقع : http://www.algpress.com/article-65772.htm تاريخ التصفح: 2017/04/09 .

[44] أمين ل، ***مرجع سبق ذكره***.

[45] سي محمد كمال (19 ديسمبر 2015)، ***هل الجزائر في حاجة إلى حذف الأصفار و إطلاق عملة جديدة ؟*** متاح على الموقع: http://www.algpress.com/article-16880.htm تاريخ التصفح :2017/04/09.